**ضواحي المدن والإقليم الوظيفي**

**اولاً/ الضواحي**

 الضاحية نواة حضرية تقع خارج المدينة المركزية، وقد تكون امتداداً حضرياً للمدينة الكبيرة ملحقة بها الا انها لا تؤلف كياناً حضرياً مستقلاً، والضواحي ظاهرة قديمة اخذت بالانتشار منذ القرن التاسع عشر، والسبب الرئيسي لظهورها هو رغبة السكان في الابتعاد عن ضوضاء المدينة المركزية وزحامها وجوها غير الصحي، ظهرت في بادئ الامر في اوروبا نتيجة للثورة الصناعية وظهور المدن (الميتروبولية) اي المدن الكبرى الحديثة، وتحسن طرق المواصلات ووسائط النقل وسهولة الاتصال، وقد زاد هذا الاتجاه في القرن العشرين اثر تطور الصناعة بشكل كبير، واصبحت الحياة في المدن اكثر تعقيد وتحمل معها مشكلات كبيرة. وقد تبدأ الضاحية صغيرة ومحدودة السكان وتقوم بأعمال ريفية وحضرية، وما ان يكبر حجمها وتتوسع نحو المدينة المركزية تفقد الضاحية خاصيتها، وتكاد تكون جزء من المدينة([[1]](#footnote-1)).

 كانت الضواحي تحقق في بادئ الامر ميزة القرب من الحقول والحدائق والهواء النقي، وتكون محطة بين المدينة والريف، ومع تطور المواصلات وظهور السيارات بأعداد وفيرة في المدن ادى الى سرعة نمو الضواحي وتصبح جزء من الكتلة السكنية للمدينة بعد ان كانت بعيدة عنها، كما هو الحال في مدينة بغداد، ويؤدي ارتباط الضواحي بالمدن الى ان كثيراً منها لا توجد فيه منطقة مركزية تمثل حي الاعمال والادارة المركزية والذي يوجد عادةً في المدن، ويعزى ذلك الى ان الضاحية تعتبر نمواً خارجياً للمدينة لذا فإنها ترتبط ايضاً بقلب المدينة التجاري كبقية احياء المدينة المركزية، وفي حالات كثيرة عند زحف المدينة العمراني على الاراضي المجاورة لها فإنها غالباً ما تضم في هيكلها الطبيعي الضواحي القريبة منها، مكونة بذلك مجمعة ضخمة تظهر لها بدورها ضواحي اخرى جديدة في الريف المحاذي، وكلما تقدمت المدينة كلما زاد تحضر الريف وزادت صعوبة التمييز بينه وبين المدينة.

 قد ادى التزايد المستمر في اعداد الضواحي الى ان اصبح بعضها يتخصص في وظائف معينة، بحيث تتكامل مع وظائف المدينة الرئيسية التي تقوم الضاحية الى جوارها، ويمكن تمييز عدة انماط من الضواحي حسب الوظيفة([[2]](#footnote-2)):

**1 ـ الضواحي الزراعية**/ وتتمثل وظيفتها في تموين المدينة بما تحتاج اليه من خضار طازجة وفواكه ومشتقات الالبان المختلفة، وتعد هذه الوظيفة في اساسها ذات صفة ريفية، وكلما كانت ضواحي المزارع قريبة من المدينة كلما ادى ذلك الى تقليل تكاليف النقل، وضمان وصول المنتجات في حالة طازجة.

 من الامثلة على هذا النوع من الضواحي مزارع في مدينة (الاحساء) السعودية والتي تعتمد على مياه الصرف المعالجة، ومزارع (الجبل الاصفر) قرب القاهرة، ومزارع (الخربة السمراء) شمال مدينة (الزرقاء) في الاردن.

**2 ـ ضواحي المنامات**/ وتعرف ايضاً بضواحي المهاجع، وتتميز هذه الضواحي بانها تمثل السكن الهادئ للسكان الذين يعملون في المدينة، وتتصف مساكن هذه الضواحي عادةً بأن معظمها يكون من مساكن الاسرة الواحدة بصورة فيلات او دور سكنية من طابق واحد او طابقين، ويقوم سكان هذه الضواحي برحلة عمل يومية الى المدينة المجاورة والتي تمثل مكان العمل.

 ومثال على ذلك منطقتي (المعادي) و (مصر الجديدة) قد نشأتا كضواحي سكنية للقاهرة، وكانت في البدء عبارة عن فلل ذات حدائق قبل ان تزحف اليهما العمارات متعددة الطوابق، ومدينة (ابو نصير) السكنية في عمان والتي تمثل ضاحية مهاجع للموظفين.

**3 ـ الضواحي الصناعية**/ نشأت هذه الضواحي نتيجة لنشوء المصانع خارج المدن، بعد ان اصبح الانتاج الصناعي على نطاق واسع وكثيف ذو طابع تجاري، وكان من الضروري ان تبتعد هذه الصناعات عن الكتلة السكنية لأسباب تتعلق برخص الاراضي خارج المدن وامكانية التوسع فيها، وكي لا ترتفع معدلات التلوث المسببة للأمراض داخل المدن، فضلاً عن تسهيل عملية نقل المواد الخام والسلع من والى المصانع، وقد رافق نشأة بعض الضواحي الصناعية نشوء مناطق سكنية للعمال، مما يشير الى ان العمالة في تلك المصانع اما تكون محلية، او ان الصناعة تجتذب العمال من المدن المجاورة.

 افضل مثال على ذلك منطقة (حلوان) الصناعية في مدينة القاهرة، حيث ان عدد كبير من المصانع تغذيه العمالة من مدينة القاهرة في حركة يومية ينجم عنها زحام شديد في قطار ضاحية حلوان، ووسائل النقل العامة الاخرى، كما يمكن اعتبار ضاحية مدينة (سحاب) الصناعية شمال شرق مدينة عمان مثالاً على هذا النوع من الضواحي.

 نتج عن ظهور ضواحي المدن آثار متعددة أهمها:

1ـ ادى وجود الضواحي الى تدفق الهجرة من الريف الى المدينة.

2ـ ان تركز المناطق السكنية في الضواحي ساهم في سحب التجارة والصناعة الى خارج المدينة.

3ـ ادت الى هبوط مستمر في سكن ذوي الدخل المحدود.

4ـ احدثت اختلافات اجتماعية واقتصادية، حيث ان الدخل يعد احد المؤشرات الهامة للدلالة على الفروقات بين الفئات السكانية مما ادى الى ظهور الطبقات الاجتماعية، مثل:

أ ـ الضواحي الراقية/ وتتميز بمناطقها الطبيعية المعزولة ومداخيل سكانها العالية، وفيها تتوفر كافة المرافق العامة والخدمات الاجتماعية.

ب ـ ضواحي ذو الدخل المتوسط/ يتمركزون بالقرب من فئة الطبقة الراقية.

جـ ـ ضواحي ذوي الدخل المنخفض/ ويحتلون مناطق اقل ملاءمة من السابقة ويقيمون في المساكن الصناعية القديمة.

د ـ ضواحي ذوي الدخل القليل/ يقيمون في الاحياء السكنية المهلهلة (العشش).

**ثانياً/ الاطراف الحضرية**

 تتوسع المدن نحو المناطق المحيطة بها زراعية ام غير زراعية مما ادى الى ظهور منطقة انتقالية، تعرف بالأطراف الحضرية، وبالتوسع تتداخل المدينة بالريف اي تتداخل الاطراف الحضرية مع اطراف الريف وبشكل غير متجانس حول المدينة، كما تتداخل الاطراف الحضرية مع الضواحي، والكل يدخل ضمن مركب الاقليم الحضري، وتظهر مباني في حواف المدينة كتجمعات ممتدة، لا يجوز اطلاق اسم الضواحي عليها لتبقى سمة الاطراف الحضرية، واهم ما يميز الاطراف الحضرية[[3]](#footnote-3):

1 ـ تقع الاطراف بصورة مباشرة خلف منطقة الضواحي وتتبع الطرق العامة وسكك الحديد والمجاري المائية خارج المدينة.

2 ـ تختلط فيها استعمالات الارض الريفية والحضرية على اعتبارها منطقة انتقالية لذا فإنها تتصف بالتغيير المستمر، كما ان خصائص السكان فيها وسط ما بين الريف والمدينة.

3 ـ تظهر استعمالات الارض في الاطراف غير متناسقة فهي خليط من استعمالات صناعية وتجارية وسكنية وخدمات ومقابر.

4 ـ بسبب توسع المدينة باتجاه الاطراف تنجذب المنشآت الصناعية نحوها وتنشأ نتيجة لذلك مخازن واسواق لتسويق البضائع الصناعية، وتتحول الاطراف بالتدريج الى جزء من المدينة.

 تظهر العديد من المشاكل عند اطراف المدن يمكن توضيح اهمها:

أ ـ الطبيعة المتغيرة لمنطقة الاطراف وبشكل مستمر وسريع، فتظهر صعوبة البحث التاريخي في الاستعمالات القديمة التي كانت مقامة عند الاطراف القديمة، ثم تغيرت او انتقلت الى اطراف جديدة لذا تكون غير واضحة حتى يستقر وضع استعمالات الارض فيها.

ب ـ تفتقر الى الكثير من الخدمات الحضرية كالشوارع المعبدة وخدمات البنى التحتية، والمدارس والامن، كونها تقع في هوامش المدينة وانها في حالة نمو مستمر.

جـ ـ تتعرض الاطراف الى زحف الضواحي من جهة، وهي بدورها تتوغل في الاراضي الزراعية من جهة اخرى، والاقسام الخارجية منها تعرف بالأطراف الممتدة.

**ثالثاً/ اقليم المدينة**

 يعد اقليم المدينة او مجال نفوذها واحد من الموضوعات الهامة في دراسة جغرافية المدن، ذلك لان الاقليم هو المحدد لحركة النمو العمراني للمدينة، حيث ترتبط المدينة بالمناطق التي تحيط بها بعلاقات اقتصادية وحضارية واجتماعية متنوعة، وتسبب هذه الارتباطات بقاء المدن وتطورها، لذا يهتم الجغرافيون والمخططون بدراسة طبيعة هذه العلاقات المتبادلة بين المراكز الحضرية واقاليمها على جميع المستويات من اصغر المستقرات الى المدن الكبرى، وتشمل تلك الدراسات على تعيين حدود الاقاليم ومدى اتساعها وابعادها، واكتشاف ترتيبها الوظيفي الهرمي، وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية.

 كلما زادت اهمية الوظائف في المدينة زاد نمو الوظائف الاقليمية وقويت العلاقات المتبادلة مع اقليمها، وبما ان لكل مدينة نطاقاً من الارض يحيط بها تخدمه ويخدمها، وتنشأ بينهما علاقات متبادلة ومتعددة فان هذا النطاق المحاذي لها ممكن ان يكون نطاقاً طبيعياً او تخطيطياً او ادارياً او حضرياً، وان العلاقات بين المدينة واقليمها متداخلة لا يمكن الفصل بين المدينة واقليمها من الناحية الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية الى درجة انه لا يمكن ان تظهر اي مدينة الا بعد ان يدعوها الاقليم للظهور، ولا يمكن ان تتطور دون اقليم يتبعها ويتفاعل معها بغض النظر عن سعة وطبيعة ذلك الاقليم.

**تحديد اقليم المدينة**

 يضم اقليم المدينة مجموعة من القرى والمستقرات الريفية وشبه الريفية، والاراضي الزراعية، وعدد من المدن الصغيرة الحجم، واحياء حضرية وضواحي وتوابع، كما يدخل ضمن الاقليم انواع مختلفة من موارد الثروة الطبيعية والبشرية، فضلاً عن انه يضم المدينة المركزية التي تعتبر عقدة هذه العناصر على اختلاف انواعها ودرجاتها، فالتفاعل بين المدينة واقليمها وثيق يظهر بشكل مجموعة من الخدمات المتبادلة فالمدينة تخدم اقليمها باعتبارها مركز للعمالة ومركز لتجميع وتسويق منتجات الاقليم، ومركز لتوزيع السلع الاتية اليها من الخارج، ومركز للخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والترفيه والخدمات الادارية والثقافية، وان لكل واحدة من هذه الخدمات اقليم خاص بها.

 ولغرض تحديد اقليم المدينة لا بد من معرفة ابعد مكان تصل اليه خدمات المدينة اي اماكن سكن المستفيدين من خدماتها، ومن جانب اخر تحديد مواقع المؤسسات التي تقدم منها الخدمات او الوظائف داخل المدينة، كي يكون بالإمكان رسم العلاقات الاقليمية للمدينة اولاً على مستوى خدماتها، وثانياً تحديد سعة الاقليم الذي تخدمه كل وظيفة وبالتالي تحديد نفوذ المدينة الكلي([[4]](#footnote-4)).

**العلاقة بين المدينة واقليمها**

 تأخذ هذه العلاقات عدة مظاهر، ويعد اتساع مجال نفوذ المدينة انعكاس لتطور شبكة النقل والمواصلات التي تربط المدينة والمراكز الحضرية مع اقليمها ويمكن ادراج هذه العلاقة بالشكل التالي([[5]](#footnote-5)):

**1 ـ العلاقات الادارية والثقافية والصحية**/ ان غالبية الخدمات الادارية المتركزة في المدن ذات طبيعة مزدوجة من حيث خدمة سكانها وسكان اقليمها، فالمدينة هي مركز الادارة والاعمال المالية وبما ان هناك عدداً ليس بالقليل من الخدمات الادارية فان لكل هذه الخدمات تدرج هرمي من حيث الاهمية وهو ما يفسر تباين سعة الاقاليم التابعة للمدن المختلفة.

 اما العلاقات الثقافية فلكل مدينة مؤسسات ثقافية وتعليمية تقدم خدماتها لسكانها وسكان المناطق المحيطة بها، وحسب نوع المؤسسات الثقافية والتعليمية والاعلامية يتحدد دور المدينة بالنسبة لإقليمها، فالمدينة بالنسبة لإقليمها الريفي هي المدرسة والمعهد والجامعة، وان اغلب طلبة الاقاليم المستفيدين من هذه الخدمات هم من الريف، والقرى والمدن الصغيرة المحيطة بالمدينة، وكلما ارتفعت درجة المؤسسة التعليمية كلما ازداد تركزها في مدينة اكبر وزادت مساحة اقليمها الوظيفي، ويمكن حساب الاهمية الاقليمية للمؤسسات التعليمية بحساب عدد الطلبة القادمين من خارج المدينة.

 ومن الخدمات الثقافية التي تتركز في المدن المسارح والسينمات والنوادي الثقافية ومؤسسات الاذاعة والتلفزيون ودور النشر والصحف، وتركز نسبة عالية من الكفاءات الادبية والعلمية، وبذلك تكون المدينة مركزاً للنشاط الاعلامي والثقافي وتمثل مصدر الاشعاع الفكري.

 ترتبط المدينة بإقليمها بعلاقات صحية وطبية، اذ تمثل مركزاً صحياً وطبياً حيث تتركز المستشفيات ذات التخصصات الطبية الدقيقة في المدن الكبرى ويندر وجودها في المدن الاصغر، كما يتركز فيها الاطباء ذوي الاختصاصات النادرة سواء العاملين في مؤسساتها الصحية او عياداتهم الخاصة، مصانع الادوية والاطراف الصناعية والعلاج الطبيعي، كل ذلك يعتبر مركز جذب لسكان القرى والمدن الصغيرة المحيطة بالمدينة، للحصول على هذه الخدمات من جهة كما توفر فرص عمل لسكان الاقليم من جهة ثانية، وكلما زادت اهمية هذه المؤسسات كلما اتسع نطاق اقليمها الذي تخدمه.

**2 ـ العلاقات الاقتصادية**/ يمكن تقسيمها الى:

 أ ـ الزراعة/ وتعدمن اهم العلاقات واوضحها بين المدينة واقليمها الذي يعد بالنسبة للمدينة مركز توفير المواد الغذائية والمنتجات الحيوانية، وتعد المدينة سوقاً استهلاكية ضخمة للغذاء ومن ثم يفرض نفوذه في توجيه الانتاج الزراعي في الريف المحيط، وتؤثر المدينة على الزراعة بجانبين، الاول تعد سوق لمنتجات الريف وحجم الطلب في المدينة يؤثر على حجم الانتاج في الريف، كما تؤثر على نوع الانتاج الزراعي، لذا تكون المحاصيل عالية القيمة وسريعة التلف تشغل اقرب ارض للمدينة، كالخضراوات والفواكه ومنتجات الالبان. اما الجانب الثاني فهو تأثير المدينة على سعر الارض، فنمو المدينة غالباً ما يكون على حساب الاراضي الزراعية الملاصقة لها لذا غالباً ما ترتفع اسعارها.

 ب ـ الصناعة/ تتجسد العلاقة بين المدينة واقليها في مجال الصناعة في حاجة الصناعات في المدن الى المواد الاولية التي تحصل عليها من الاقليم المحيط بها او البعيد عنها، كالمواد الزراعية والمنتجات الحيوانية (الجلود والصوف والالبان واللحوم) والمواد المعدنية، فضلاً عن حاجة بعض الصناعات الى الايدي العاملة غير الماهرة والتي تحصل عليها من الريف، ونتيجة لنمو المدن واكتظاظها بأنواع الصناعات المختلفة، فأخذت العديد من الصناعات تميل نحو الانتشار خارج المدن في المناطق الريفية المجاورة لرخص الاراضي وسعتها.

 جـ ـ التجارة/ من اهم اوجه العلاقات الوظيفية بين المدينة واقليمها، فتعد المدينة الوسيط في الاتصال بين اجزاء الاقليم بعضها مع البعض الاخر، وبين الاقليم والمدينة، ويمكن تحديد تجارة المدينة ذات البعد الاقليمي بثلاث اقسام هي: تجارة المفرد او (سوق التجزئة)، تجارة الجملة (المستودعات)، سوق الماشية، ورغم محدودية تجارة التجزئة، الا ان سكان الريف والقرى المحيطة بالمدينة في الغالب لا يجدون كل ما يحتاجونه في قراهم، فيلجؤون للحصول على حاجاتهم من المدينة في رحلة شبه يومية، كما تقوم المدينة في توفير حاجات الريف من البضائع التي تبيعها بالجملة للقرى والارياف، وقد تكون هذه السلع من انتاج المدينة ذاتها او انتاج المدن الاخرى، اما سوق الماشية فاغلبها يقام في المدن ويعد من اهم المظاهر التجارية التي يفد اليها الريفيون لبيع او شراء الحيوانات.

3 ـ العلاقات السكانية/ يمكن تمييز ظاهرتين واضحتين بين المدينة واقليمها ما يتعلق بالسكان:

 أ ـ ظاهرة الهجرة منم الريف الى المدينة، يعد الريف الممول الرئيس للمدينة بالسكان منذ القدم، الا ان ظاهرة الهجرة اتخذت ابعاداً اوسع واخطر منذ الثورة الصناعية وما صاحبها من تقدم تقني، ولا تزال هذه الحركة مستمرة في العديد من البلدان، ومن اهم الاسباب التي تدفع بسكان الريف الهجرة نحو المدن:

• تقدم وسائل واساليب الزراعة الامر الذي يتم فيه الاعتماد على الآلات فيسبب وجود فائض في الايدي العاملة، والتي تنزح نحو المدن طلباً للعمل.

• انخفاض المستوى المعيشي لسكان الريف مع انخفاض الملكية وانتاجية الارض من المحاصيل، فيصبح الريف عامل طرد للسكان، يقابله عوامل جذب من قبل المدينة متمثلة بارتفاع المستوى المعيشي وتوفر الخدمات وفرص العمل.

 وقد احدثت الهجرة السكانية نحو المدن تغيرات هائلة في النظام الاقتصادي والاجتماعي للمدن، ويمكن حصر آثارها بالشكل التالي:

♦ نمو عدد السكان بشكل كبير في فترة زمنية قصيرة وتضاعف سكان المدن، فارتفعت معدلات التحضر في المدن.

♦ تعقد مشكلات السكان والعلاقات الاجتماعية بين فئات المجتمع، والتباين في العادات والتقاليد والاعراف كانت سبباً في انتشار طبائع الريف في المدينة او ما يعرف بـ (ترييف المدن).

♦ انخفاض مستوى الدخل وانخفاض المستوى المعيشي، لان حجم الطلب على العمل يفوق حجم المعروض منه.

♦ انخفاض مستوى اداء الخدمات الاجتماعية والحضرية بسبب ضغط السكان عليها بشكل كبير.

 في مقابل ذلك ظهرت آثار سلبية على المناطق الريفية بفعل حركة الهجرة هذه حيث ادت الى تعرية بشرية واضحة في الريف او انخفاض حجم سكان الريف، وهذا الامر يتطلب اعادة تخطيط تنموي واقليمي لإعادة التوازن بين المدينة والريف، بتطوير الخدمات في الارياف وانشاء انشطة اقتصادية جاذبة للسكان.

 ب ـ الرحلة الى العمل/ الرحلة اليومية الى العمل تجعل من اقليم المدينة يعرف بمنطقة الرحلة اليومية، حيث ان الكثير ممن يعمل في المدن هم من سكنة المناطق الواقعة خارجها (قرى او مدن) ومن اسباب هذه الرحلة توفر فرص العمل في المدن، وتقدم وسائل النقل والمواصلات، عدم قدرة معظم العاملين على من خارج المدينة على السكن فيعا لارتفاع الايجارات، وكلما قلت المسافة بين الريف (مكان السكن) والمدينة (مكان العمل) كلما زادت كثافة المتنقلين نحو المدينة.

 يقابل الرحلة اليومية الداخلة الى المدينة رحلة معاكسة خارجة من المدينة نحو اقليمها، اما لأغراض العمل وهذا النوع ينتشر في المدن الصناعية حيث ينتقل عشرات من السكان من الاحياء في وسط المدينة نحو عملهم في المصانع التي تقع عادةً في الضواحي او اطراف المدينة على امتداد طرق النقل، او تكون الحركة لأغراض السكن، وهذا ناشئ عن رغبة السكان بالابتعاد عن قلب المدينة والعيش في الضواحي سعياً وراء الهدوء والراحة.

**نظريات اقليم المدينة**

 ظهرت العديد من الدراسات التي حاولت دراسة اقليم المدينة وتحديده وبيان العلاقة بين المدينة واقليمها، وقد تنبه ابن خلدون الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي الى هذه الناحية، فقد رأى ان المدينة لا بد ان تقع في منطقة مأهولة بالقبائل والعمران البشري كي تستطيع البقاء، وشعر بتأثير المدينة على نمط استعمالات الارض التي حولها، وقسم اقليم المدينة الى مناطق متباينة من حيث الاستعمال استجابة لمتطلبات سكانها هي: المنطقة الرعوية، والمنطقة الزراعية، ومنطقة الاشجار والغابات (منطقة انتاج الحطب) لتزويد المركز الحضري باحتياجاته من الاخشاب لأغراض البناء والوقود، وجعل ترتيب استثمارات الارض حول المدينة تتصف بشيء من المرونة لتناسب الحياة الاقتصادية للعشائر العربية، كما في الشكل



 فاذا استوطنت المدينة من قبل عشائر رعوية فإنها سوف تستغل المناطق المحيطة بالمدينة لأغراض الرعي، واما اذا كانت القبائل زراعية فسوف تستغل الاقليم بالزراعة ثم تظهر النطاقات الاخرى تباعاً، واوضح ابن خلدون ان المناطق الريفية تعد معيناً مستمراً من المواد الخام والمواد الغذائية للمدينة المركزية.

 كما ظهر في القرن التاسع عشر العالم الالماني (فون ثونن) الذي وضع نظريته المعروفة باسمه، وهي قريبة من فكرة ابن خلدون، موضحاً ان اقليم المدينة مؤلف من عدة مناطق بالشكل التالي([[6]](#footnote-6)):

1ـ النطاق الاول/ يتخصص بإنتاج المحاصيل سريعة التلف كالخضراوات والفواكه ومشتقات الالبان، لذا يتم انتاجها قرب المدينة لتقليل اضرار النقل في الوقت الذي كان لا يوجد فيه وسائل متطورة لحفظ المواد الغذائية.

2ـ النطاق الثاني/ متخصص لإنتاج الاخشاب لأغراض التدفئة حيث كانت هي الوسيلة الوحيدة للتدفئة في ذلك العصر، كما كانت الغابات تدر ارباحاً اكثر من المزارع.

3ـ النطاق الثالث والرابع والخامس/ يخصص لإنتاج المحاصيل الحقلية والحبوب.

4ـ النطاق السادس/ مزارع تربية الحيوانات

 الا ان نظرية (فون ثونن) واجهت انتقادات كثيرة ومع ذلك يعد هو اول من ابتكر نظرية تفسر مواقع النشاط الاقتصادي، ومن اهم هذه الانتقادات:

* انه لا يوجد امثلة حية على هذه النظرية وذلك لتطور وسائل النقل وتطور وسائل حفظ المواد الغذائية.
* اختار احد المدن الاوربية كنموذج لهذه النظرية ثم عممها على دول العالم المتقدم والنامي.
* اهمل التطور التقني الذي يحدث لوسائل النقل المختلفة.
* لم يهتم بالأراضي الهامشي والانتقالية القائمة بين الريف والمدينة.
* لم يعتمد في نظريته على تحليل طبيعة النظام الاقتصادي والوظيفي للمدينة المركزية.

 كما ظهرت دراسات كثيرة لتفسير العلاقة بين المدينة واقليمها وطبيعة المناطق المحيطة بالمدينة، مثل دراسة هضبة ادوارد في تكساس حيث توصل الباحثون الى ستة نطاقات محيطة بالمدينة تختلف في نظامها واحجامها واختصاصاتها تتوزع بالشكل التالي:

1. المدينة المركزية والتي تمثل السوق المركزي
2. نطاق زراعة الزهور
3. نطاق زراعة الخضراوات والالبان
4. نطاف انتاج الالبان وتربية الدواجن
5. نطاق زراعة الحبوب والقطن
6. نطاق المراعي
7. نطاق تربية الماشية وانتاج العلف

 كما ظهرت دراسات احدث دمجت هذه النطاقات مع بعضها الاخر وجعلتها اقل عدداً واكثر اتساعاً كدراسة (اللان بيجيل) حيث ميز ثلاث مناطق رئيسية مع المدينة المركزية هي: 1ـ نطاق القلب الحضري. 2ـ نطاق الدائرة الملاصقة لمنطقة اطراف المدينة . 3ـ المنطقة الخارجية التي يسكنها الفلاحون.

**نظرية الاماكن المركزية**

 بهدف بيان العلاقة بين الاماكن المركزية والوظائف المركزية التي تقدمها المدينة من جهة، والعلاقة بين الاماكن المركزية في المدينة واقليمها من جهة ثانية، لذا فقد جاءت عدة دراسات ووضعت العديد من النظريات لتفسير هذه العلاقة يأتي في مقدمتها نظرية (الاماكن المركزية) لـلباحث الاقتصادي الالماني (والتر كريستالر)، وقد اختار سهل (بفاريا) في جنوب المانيا موضوعاً لبحثه، وكان الهدف منه هو التوصل لقانون يستطيع من خلاله ان يؤشر مواقع المدن وتوزيعها واحجامها وتصنيفها حسب الوظائف وتحديد علاقاتها ببعضها او بمناطق التأثير حولها (اقليمها)، فضلاً عن دراسة ماهية الاقليم المرتبط بالمدينة وشكله وحجمه، واعتقد ان هذه النظرية ربما تستعمل بتحديد مواقع المؤسسات التجارية والاسواق المركزية.

 اعتمد كريستالر في نظريته على عدة فروض:

1 ـ افترض وجود منطقة سهلية منبسطة ومتجانسة من جميع النواحي الطبيعية والبشرية والمواصلات.

2ـ يتوزع السكان في هذه المنطقة بشكل متجانس في جميع اجزاءها وان اقتصاد المنطقة يقوم على الزراعة.

3ـ افترض ان القوة الشرائية للسكان متساوية ودخولهم متجانسة.

 بعد هذه الفرضيات استنتج كريستالر الاسس التي يتصف بها العمران الحضري المتوقع على سطح الاقليم، وهذه الاسس هي:

1ـ ان قيام اي مكان مركزي هدفه تقديم البضائع والخدمات للمنطقة التكميلية التابعة له واطلق عليها اسم (الاقليم المكمل) حيث تتبادل المدينة معه المنفعة المتمثلة بتقديم الخدمات والبضائع لسكان الاقليم واسماها (الوظائف المركزية)، مقابل ذلك يقوم سكان الاقليم بتوفير المواد الغذائية من محاصيل زراعية ومنتجات حيوانية لسكان المدينة (شكل1) .

شكل 1



2ـ اقترح الشكل الدائري للمناطق المخدومة حول المدن كما في نظرية (فون ثونن) الا انها سوف تؤدي الى ظهور قطاعات في مناطق تقاطع دوائر نفوذ المدن، فأما ان تترك بينها مناطق فارغة لا تخدمها اي مدينة، او انها تتقاطع عند مناطق مخدومة فتشتد المنافسة بين المدن على خدمة تلك المناطق (شكل2).

شكل 2



 لذا اقترح الشكل السداسي للإقليم بدلا من الدائري، لذا سميت النظرية بـ (النظرية السداسية)، وهكذا يكون لكل مدينة مجال يتخذ شكلاً سداسياً تقف المدينة في وسطه (شكل3).

شكل 3



3ـ سوف تنشأ مراكز خدمة عند رؤوس المضلعات السداسية تخدم اقليماً خاصاً بها، وكلما يصغر حجم هذه المراكز يزداد عددها، ومع زيادة حجم المراكز الحضرية يقل عددها ويزداد التباعد بينها، وبما ان المدن متباينة في احجامها فان مجال نفوذها (اقليمها) يتناسب مع حجمها طردياً، والصغير من هذه المراكز تعتمد على الاكبر حجماً وهكذا بحيث يكون نظاماً طبقياً في احجام المدن يكون للمدن الكبرى كل السيادة وللمدن الصغرى سيادة أقل، اي ان المدينة الكبيرة لها مجال سداسي مركزي تتوزع حوله ستة مدن صغيرة لكل منها مجالها الحيوي السداسي وتتوزع حولها ستة توابع من البلدات الصغيرة وهكذا، فان المدينة الرئيسية ستسيطر على 48 مدينة وبلدة اصغر حجماً منها واقل في مساحة الاقليم كما في الشكل4.



4ـ قسم كريستالر المدن الى 7 طبقات من حيث الحجم وجعل المسافة بين مراكز مدن الطبقة الاولى 7كم وذلك حسب رأيه يمكن للإنسان ان يقطعها مشياً او راكباً بمدة مناسبة لا تتعدى الساعة الواحدة، ثم تزداد هذه المسافة بين المراكز الحضرية كلما زادت طبقتها، ويكون البعد بين المناطق المركزية ناتج عن المعادلة التالية

 المسافة بين المراكز= $\sqrt{3}×ادنى مرتبة من مركزين بين البعد $ مثلاً المسافة التي تفصل بين مراكز الطبقة الثانية = $\sqrt{3×7}$ ويكون الناتج 12كم وهكذا بالنسبة لبقية المراتب.

5ـ يرى كريستالر ان كل مراكز كل طبقة من الطبقات السبعة تتصف بعدد معين من السكان يبدأ من 1000نسمة وهو حجم مراكز الطبقة الاولى ثم يزداد حتى يصل الى 500الف نسمة بالنسبة للطبقة السابعة.

جدول يبين المسافة بين المراكز الحضرية وعدد سكانها ومراكزها الحضرية حسب المرتبة



6ـ ان عدد المراكز الحضرية تتناسب عكسياً مع درجة الطبقة، فعدد المراكز في الطبقة الاولى اعلى من الثانية وهكذا تتدرج تناقصاً حتى تصل الى مدينتين في الطبقة السادسة ومدينة واحدة في السابعة وهي المدينة الرئيسية الكبرى، فزيادة عدد المراكز تكون بمقدار ثلاثة امثال كلما قلت الدرجة.

7ـ استخدم كريستالر طريقة لقياس مركزية المدينة وهي مقدار الفعاليات التي تقدمها المدينة، وعدد الايدي العاملة التي تعمل في المدينة، وتخصص خدماتها وبضائعها المقدمة لسكانها وسكان الاقليم، واعتقد بان احسن طريقة للتوصل الى درجة مركزية المدينة هو عدد الهواتف (التليفونات) المستخدمة واستخدم المعادلة التالية : درجة المركزية = عدد هواتف المدينة – سكان المدينة x عدد تلفونات الاقليم/ عدد سكان المدينة. وقد وجهت لطريقة القياس هذه عدة انتقادات اهمها عدم نجاحها في الدول التي تفتقر الى الهواتف الكثيرة في علاقاتها التجارية كالدول النامية، كما لا يمكن تطبيقها في الدول الصناعية التي تتمتع كل اسرة وكل محل تجاري بوجود هاتف لان استخدامه ليس بالضرورة يكون للأغراض التجارية.

1. ـ محسن عبد الصاحب المظفر، وعمر الهاشمي يوسف، مصدر سابق، ص240. [↑](#footnote-ref-1)
2. ـ علي سالم الشواورة، مصدر سابق، 189 ـ 190. [↑](#footnote-ref-2)
3. ـ محسن عبد الصاحب المظفر، عمر هاشم يوسف، جغرافية المدن، مصدر سابق، ص244ـ 245. [↑](#footnote-ref-3)
4. ـ محمد صالح ربيع، مصدر سابق،228. [↑](#footnote-ref-4)
5. ـ المصدر السابق،231ـ 239. [↑](#footnote-ref-5)
6. ـ علي سالم الشواورة، مصدر سابق، 352 ـ 353. [↑](#footnote-ref-6)